

مادة ٢ - يكون للؤسسة مجلس إدارة يشكل على النحو الآتى :

رئيسا  
وزير الشؤون البلدية والقروية ...  
عضوان من الأعضاء المنتخبين في مجلس بلدى القاهرة يتخبرهم  
المجلس  
مدير عام بلدية القاهرة  
مدير عام صحة القاهرة  
مدير عام الشؤون المالية ببلدية القاهرة  
مدير عام الادارات الهندسية ببلدية القاهرة  
عضو يمينه وزير الشؤون البلدية والقروية ويكون هو مدير  
عام الادارة

وعند غياب الرئيس تكون الرئاسة لمدير عام بلدية القاهرة . وفي حالة  
غيابه لأحد عضوى المجلس البلدى .

مادة ٣ - مجلس الادارة هو السلطة العليا التى تفصل فى كل شئون  
الادارة وله بوجه خاص :

( ١ ) وضع السياسة العامة للرفق وبرامج المشروعات الخاصة بالأعمال  
البلدية .

( ٢ ) الموافقة على مشروع ميزانية المؤسسة وتعديلها .

( ٣ ) الموافقة على الحساب الختامى .

( ٤ ) البت فى العطاءات التى تزيد قيمتها على ٢٠٠٠ جنيه .

( ٥ ) اعتماد عمليات البيع والشراء والتكليف بأعمال عن طريق  
الممارسة .

( ٦ ) تحديد تعريفة بيع المياه .

( ٧ ) تكوين المال الاحتياطى .

( ٨ ) تعيين وترقية الموظفين .

( ٩ ) وضع اللائحة الداخلية للمؤسسة ويبين فيها بوجه خاص  
اختصاصات مديرى المؤسسة ونظم الموظفين والعامل دون التقيد بالقوام  
الخاصة بنظام موظفى الدولة .

مادة ٤ - لا تكون قرارات مجلس الإدارة فى المسائل الميينة فى البنود  
الأول والثانى والثالث والسادس من المادة السابقة نافذة إلا بعد اعتمادها  
من مجلس بلدى مدينة القاهرة .

مادة ٧ - يجب على حملة أسهم شركة مياه القاهرة المطالبة بقيمة  
أسهمهم وحصصهم خلال ثلاث سنوات على الأكثر من تاريخ العمل بهذا  
القانون وإلا سقط حقهم فيها . وتنظم اجراءات المطالبة بقيمة الأسهم  
وحصص التأسيس بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بعد أخذ رأى  
مجلس بلدى القاهرة .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون  
ويصل به من تاريخ نشره .

يبعث هذا القرار بمخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (أول يولييه سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية

بإنشاء إدارة مرفق مياه القاهرة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧  
بتصفيق شركة مياه القاهرة ؛

وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٥ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة  
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ مؤسسة عامة تتبع مجلس بلدى القاهرة تسمى "إدارة  
مرفق مياه القاهرة" ويكون مقرها مدينة القاهرة .

وتتولى توزيع المياه بواسطة آلات وأنايب ومرشحات وخزانات .

وتكون لهذه المؤسسة الشخصية الاعتبارية وتعتبر أمورها من جميع  
الوجوه أموالا عامة .

مادة ٩ - يقوم بمراجعة حسابات الإدارة مراقب مالي يسميه مجلس بلدى القاهرة بناء على اقتراح مجلس الإدارة. وتحتل مكانة المراقب من مجلس الإدارة .

مادة ١٠ - يقدم مدير عام الإدارة إلى مجلس الإدارة كل ثلاثة أشهر بياناً عن الحالة المالية للإدارة . كما يقدم خلال الثلاثة أشهر التالية لانقضاء السنة المالية الحساب الختامى مشفوعاً بتقرير المراقب المالي . ويبلغ مجلس الإدارة المجلس البلدى لمدينة القاهرة بهذه التقارير أولاً بأول .

مادة ١١ - تردد الادارة إلى مجلس بلدى مدينة القاهرة صافى إيراد المرفق بعد خصم المبالغ اللازمة للاستهلاك والمشروعات الجديدة والاحتياطى .

مادة ١٢ - جميع موظفى ومستخدمى وعمال شركة مياه القاهرة السابقة الذين كانوا قائمين بالعمل حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه يتقلون إلى إدارة مرفق مياه القاهرة . ويضع مجلس الإدارة النظم الخاصة بهم دون التقيد بالنظم التى تسرى على موظفى الدولة .

مادة ١٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر بإمارة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (أول بولي سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

مادة ٥ - يشرف على إدارة مرفق مياه القاهرة مديرها العام وهو الذى يمثل الإدارة أمام القضاء وفى صلاتها بالغير . وتكون له اختصاصات المدير المنصوص عليها فى قانون المؤسسات العامة المشار إليه .

مادة ٦ - يجتمع مجلس الادارة بدعوة من الرئيس مرة على الأقل كل شهر وكلما رأى الرئيس ضرورة لذلك .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور خمسة من أعضائه على الأقل . وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس . وتدون المناقشات التى تدور فى الجلسة والقرارات التى تصدر فى محضر يوقعه الرئيس .

مادة ٧ - يكون لإدارة مرفق مياه القاهرة ميزانية مستقلة تشمل على جميع أبواب الإيرادات والمصروفات .

ويعد مدير عام الادارة مشروع الميزانية ويرسله إلى المجلس البلدى لمدينة القاهرة قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل ليبنى ملاحظاته عليه خلال شهرين وإلا عرض المشروع مباشرة على مجلس الادارة .

مادة ٨ - تبدأ السنة المالية للإدارة فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل سنة .